

أثر تحرير خدمات الاتصالات على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لمجموعة من دول المغرب العربي للفترة 2005-2022

The impact of liberalizing telecommunications services on economic growth: Standard Study of a group of Arab Maghreb countries for 2005-2022

جمعة فريال¹، عيدودي فاطمة الزهراء²

¹ مختبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، djemaaferiel94@gmail.com

² مخبر الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، (الجزائر)،

faidoud@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2024/07/31

تاريخ القبول: 2024/07/12

تاريخ الاستلام: 2024/05/12

ملخص:

الهدف من هذه الدراسة هو قياس أثر تحرير خدمات الاتصالات على النمو الاقتصادي في بعض بلدان المغرب العربي (الجزائر والمغرب وتونس) خلال الفترة 2005-2022. حيث أتاحت لنا الدراسة القياسية باستخدام نماذج البانال استنتاج أن العلاقة بين تحرير خدمات الاتصالات والنمو الاقتصادي ترتبط ارتباطا إيجابيا، استنادا إلى المتغيرات المستقلة التالية: صادرات خدمات الاتصالات واشتراكات الهاتف المحمول، حيث سجلنا نتيجة إيجابية بين الصادرات والنمو على الرغم من أنها لا تزال ضعيفة للغاية. كما ركزت الدراسة أيضا على تحليل أداء سوق قطاع الاتصالات بعد التحرير، ونتيجة لذلك، شهد الهاتف المحمول تطورا قويا وتوسعا في استخدام الإنترنت.

الكلمات المفتاحية: تحرير الخدمات، قطاع الاتصالات، النمو الاقتصادي، بيانات البانال، الصادرات.

Abstract:

The objective of this work is to measure the impact of the liberalization of telecommunications services on economic growth in some Maghreb countries (Algeria, Morocco, and Tunisia) during the period 2005-2022. The standard study using banal models allowed us to conclude that the relationship between the liberalization of telecommunications services and economic growth is

positively correlated, based on the following independent variables: exports of telecommunications services and subscriptions of mobile telephony, as we recorded a positive result between exports and growth although it remains very weak.

The study also focused on analyzing the performance of the sector after liberalization, as a result, mobile telephony has experienced a strong evolution and the expansion of internet use.

Keywords: liberalization of services, telecommunications sector, economic growth, Panel data, exports.

1. مقدمة :

لقد أصبح ظهور التجارة الحرة في قطاع الخدمات ممكنا بفضل التطور المستمر في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية، والجهود المتضافرة لإدراج الخدمات في النظام التجاري متعدد الأطراف، وهو ما تجسد من خلال الاتفاقية العام بشأن التجارة في الخدمات التي دخلت حيز التنفيذ في يناير 1995. يعد تحول التجارة في الخدمات من الخدمات التقليدية إلى خدمات مثل خدمات الاتصالات والكمبيوتر والمعلومات والخدمات السمعية والبصرية، أحد أهم التغييرات التي تدفع نمو التجارة برمتها، حيث أدت إلى اختصار المسافات بين الدول من خلال تقليص الفجوة الزمنية والمكانية، مما أدى إلى خلق قيمة مضافة في كافة القطاعات الاقتصادية.

يعتبر تحرير قطاع الاتصالات أول خطوة للدخول إلى العصر الرقمي، حيث يضم هذا القطاع العديد من الشركات والخدمات التي تخص الشبكات الهاتفية والإنترنت، وتحريره سيفتح المجال أمام المستثمرين الأجانب القادرين على عصنة وتحديث هذا القطاع بالإضافة إلى تزايد التبادل التجاري الدولي الذي يعد عاملا من عوامل النمو الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العالمي. وفي حالة بلدان المغرب العربي، اتسمت التطورات الأخيرة في قطاع الاتصالات بتحرير خدمات الاتصالات منذ نهاية التسعينيات، حيث أدى اعتماد قانون الاتصالات إلى التخلي عن الاحتكارات العامة وفتح السوق أمام المنافسة، مع تنظيم فك ارتباط الدولة عن الأنشطة الإنتاجية لخدمات الاتصالات، من أجل تحديث البنى التحتية وتشجيع صادرات خدمات الاتصالات.

الإشكالية: على ضوء ما سبق تتلخص مشكلة الدراسة فيما يلي:

ما هو أثر تحرير خدمات الاتصالات على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي؟

الفرضيات:

1. يوجد تأثير إيجابي لتحرير خدمات الاتصالات على النمو الاقتصادي.

2. يوجد تأثير سلمي لتحرير خدمات الاتصالات على النمو الاقتصادي.

أهداف البحث:

— يهدف هذا البحث إلى قياس أثر تحرير خدمات الاتصالات على النمو الاقتصادي في عينة من دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) خلال الفترة (2005-2022) من خلال بناء نموذج قياسي يفسر العلاقة بين متغيرات الدراسة والنمو الاقتصادي.

— الإلمام بالإطار النظري للاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وأهم ما تم الاتفاق به فيما يخص تحرير خدمات الاتصالات.

— التعرف على أداء سوق قطاع الاتصالات بعد عملية التحرير فيما يخص سوق الهاتف المحمول والثابت والأترنت.

— التعرف على واقع التجارة الدولية في قطاع خدمات الاتصالات في دول المغرب العربي.

أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة في دور تحرير خدمات الاتصالات في الاقتصادي، نتيجة لفتح أسواق الاتصالات أمام المنافسة، بالإضافة إلى التطور التكنولوجي المستمر في هذا القطاع والتحول إلى النموذج الرقمي في معظم الأنشطة الاقتصادية، بالإضافة إلى شبكات الاتصالات التي تشكل اليوم عنصرا من عناصر البنية التحتية.

المنهجية:

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من أجل الإلمام بالجوانب النظرية للموضوع وتحليل أداء سوق قطاع الاتصالات بالإضافة الى المنهج القياسي لقياس أثر تحرير خدمات الاتصالات على النمو الاقتصادي في عينة من دول المغرب العربي.

الدراسات السابقة:

— دراسة (سعاد قوفي، تقررات يزيد) في دور تحرير المنافسة في قطاع الاتصالات الخلوية على تنافسية القطاع ورفاه الزبون، حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة درجة انفتاح قطاع الاتصالات الخلوية على المنافسة في الجزائر، حيث توصلت نتائج الدراسة إلى أن تحرير المنافسة في سوق الهاتف المحمول أدى إلى تحسين نوعية الخدمات المقدمة وتقديم أسعار تنافسية مما انعكس على رفاهية الزبون ونمو القطاع.

— دراسة (عقبة رمي، عبد الحق طير) في أثر تحرير التجارة الدولية للخدمات على النمو الاقتصادي من خلال اجراء دراسة قياسية شملت مجموعة من البلدان العربية خلال الفترة (2000-2015)، حيث

خلصت الدراسة إلى أن زيادة التحرير في قطاع الخدمات تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بالإضافة إلى تحسين القدرات التصديرية والاستيرادية للدول مما يحقق الدخول للأسواق العالمية.

2. الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات

تعد الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) أول اتفاقية دولية متعددة الأطراف تم في إطارها إدراج قطاع الخدمات، فبموجب هذه الاتفاقية يتم تنظيم التجارة الدولية في الخدمات من خلال الالتزام بالمبادئ والقواعد التي تحكم التجارة في الخدمات، كما تعد الاتفاقية آلية للدول لتقديم التزامات بتحرير التجارة في الخدمات. وقد تم إدخالها في التنظيم التجاري العالمي من خلال مفاوضات جولة الأوروغواي (OMC, 2013, p. 2/3).

كما أشارت الاتفاقية إلى تعريف تجارة الخدمات على أنها توريد الخدمات حسب الأنماط الأربعة التالية:

1. **التجارة عبر الحدود:** يحدث التوريد عبر الحدود عندما يتم إنتاج خدمة ما في بلد ما، ولكن يتم استهلاكها في بلد آخر، ويتم ذلك غالبا إلكترونيا (الهاتف أو الفاكس أو الإنترنت) كالدراسة عن بعد، البرامج التعليمية، التدريب المهني عبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

2. **الاستهلاك الخارجي:** يشير الاستهلاك الخارجي إلى الحالات التي يسافر فيها مستهلك الخدمات إلى أراضي عضو آخر للحصول على خدمة ما؛ على سبيل المثال (السياح أو الطلاب أو المرضى) (Sauvé, 2002, p. 58).

3. **الوجود التجاري:** إنشاء وجود تجاري يعني تقديم الخدمات من خلال شركة أو منشأة فرعية في أراضي أي عضو آخر، على سبيل المثال (مجموعة فنادق، البنوك، شركات التأمين)

4. **وجود الأشخاص الطبيعيين:** تقديم الخدمات من قبل الأشخاص الطبيعيين الذين يغادرون بلدهم العضو مؤقتا، من أجل تقديم هذه الخدمات في أراضي أي عضو آخر، على سبيل المثال (إرسال موظفي الشركة إلى دول أخرى) (عتيقة، 2014، صفحة 71).

تشمل الخدمات ذات الصلة جميع الخدمات باستثناء تلك المقدمة في إطار ممارسة السلطة الحكومية، أي ليس على أساس تجاري ولا في منافسة مع مقدمي الخدمات. ونظرا للخصوصية والمشاكل التي يفرضها فتح بعض قطاعات الخدمات، فقد استفادت هذه القطاعات من معاملة خاصة، وبالتالي اعتبر من الضروري اتباع نهج حسب القطاع. وهذا هو الحال بالنسبة للخدمات المالية، والنقل البحري، والنقل الجوي، والاتصالات الأساسية (Salima, 2022, p. 347).

1.2 التزامات الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات:

تعد المبادئ والقواعد الأساسية التي تحكم التجارة الدولية في الخدمات ملزمة لكافة دول أعضاء منظمة التجارة العالمية بدون استثناء وتمثل في:

1. **شرط الدولة الأولى بالرعاية:** يقصد به عدم التمييز والمعاملة المتساوية بين دول الأعضاء، لذلك لا ينبغي لأي دولة أن تمنح معاملة خاصة للخدمات المقدمة من شريك تجاري معين. وإذا منحت خدمة خاصة لشخص ما (على سبيل المثال، خفض الرسوم الجمركية على أحد منتجاتها)، فيجب عليها أن تفعل ذلك لجميع الأعضاء الآخرين في منظمة التجارة العالمية.
2. **مبدأ الشفافية:** يعامل كل عضو في منظمة التجارة العالمية الخدمات وموردي الخدمات من دولة عضو أخرى، وفقا للشروط المنصوص عليها في جداول الالتزامات المحددة (OECD, 2003, p. 29).
3. **النفاذ إلى الأسواق:** هو الإلغاء التدريجي للقيود والسماح لموردي الخدمات بالدخول الى أسواق دول الأعضاء الأخرى وفقا للشروط المتفق والمدرجة في جدول الالتزامات. وتتعلق بعدد الموردين وعدد عمليات الخدمة، وعدد العاملين في القطاع، وقيمة المعاملات، والشكل القانوني الذي يعتمد عليه مقدم الخدمة.
4. **المعاملة الوطنية:** هو إزالة القيود التي تمارسها حكومات دول الأعضاء داخل أراضيها، وعدم التمييز من حيث القوانين الوطنية بين مورد الخدمات الوطني ومورد الخدمات الأجنبي (ليليا، 2018، صفحة 29).

2.2 تحرير خدمات الاتصالات في إطار الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات:

يعتبر قطاع الاتصالات ثاني قطاع لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأنه عند دخول اتفاقية الجاتس حيز التنفيذ، حيث تم الاتفاق على التزامات محددة في قطاع خدمات الاتصالات ذات القيمة المضافة والتي تقتصر على نقل المعلومات والمتمثلة في خدمات البريد الإلكتروني والرسائل الإلكترونية والمعلومات على الأنترنت بالإضافة إلى معالجة البيانات، حيث كان لابد من مفاوضات إضافية في قطاع خدمات الاتصالات الأساسي فيما يتعلق بأنظمة الاتصالات والبنية التحتية، لذلك تم تمديد فترة المفاوضات التي استمرت إلى غاية 15 فيفري 1997 (Leroux, 2002, p. 407/408). حيث اختتمت مفاوضات التجارة العالمية بشأن الاتصالات الأساسية بشكل إيجابي، مع التزامات كبيرة، بهدف تحرير التجارة الدولية في هذا القطاع، وقد دخلت نتائج المفاوضات بشأن الوصول إلى الأسواق في قطاع الاتصالات حيز التنفيذ رسميا اعتبارا من

5 فبراير 1998 (WTO, 1997, p. 01). إن الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن الاتصالات سيساهم بشكل كبير في خفض الأسعار بالنسبة للمستهلك (أفراد، شركات) لأن تحرير خدمات الاتصالات سيعزز القدرة التنافسية لموردي الخدمات في السوق الدولية والتي تكون مدفوعة بانتشار مجموعة من الابتكارات التكنولوجية التي تضمن حداثة الخدمات المقدمة وانخفاض في تكاليف تشغيل شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية (Mezouaghi, 2005, p. 14). ولمواكبة هذه التطورات قامت بلدان المغرب العربي بفتح الأسواق من أجل تحسين قدرتها التنافسية، وهذا عن طريق إلغاء القيود المفروضة على دخول الموردين الأجانب إلى الأراضي الوطنية (Naitdaoud, 2008, p. 05)، وحسب المادة التاسعة عشر من الاتفاقية لن تشمل فقط التجارة عبر الحدود في خدمات الاتصالات، ولكن أيضا تقديم الخدمات من خلال إنشاء الأعمال التجارية، فضلا عن القدرة على امتلاك بنية تحتية مستقلة لشبكة الاتصالات (South Center, 2005, p. 04/05).

3. أداء سوق قطاع الاتصالات في دول المغرب العربي

منذ تنفيذ عملية التحرير في الجزائر، المغرب، وتونس، أصبح من المهم مراقبة تطور مؤشرات الهاتف المحمول والهاتف الثابت وسوق الإنترنت، بالنسبة للمشغلين ومقدمي الخدمات، من أجل تحسين الوصول إلى شبكة الاتصالات وتوسيع استخدامها.

1.3 سوق الهواتف المحمولة:

منذ بداية التحرير، لعبت الهواتف المحمولة دورا مهما في تطور سوق الاتصالات في منطقة المغرب العربي، حيث ساهم تحرير قطاع الاتصالات في الجزائر في نمو سوق الهاتف المحمول من خلال دخول مشغلين جدد (أوراسكوم تيليكوم الجزائر OTA ، الوطنية اتصالات الجزائر WTA) إلى جانب المشغل التاريخي اتصالات الجزائر للهاتف النقال ATM ، وهذا بعد صدور القانون 03/2000 بتاريخ 5 أغسطس 2000، (Noui Rabah, 2006, p. 05)، أما في المغرب فقد أسفرت عملية التحرير في توسع نطاق الخدمات التي يقدمها المشغلون الثلاثة (اتصالات المغرب IAM، ميدى تيليكوم Méditel، ووانا Wana)، ويرجع ذلك أساسا إلى المنافسة من حيث الأسعار، والجهود التجارية من حيث التسويق (Echmrah, 2022, p. 11). كما انعكست عملية التحرير على سوق الهاتف المحمول التونسي من خلال منح ترخيص ثان لنظام GSM للهاتف المحمول في عام 2002 لشركة تيليكوم تونس TT، ومنح ترخيص آخر لشركة أورانج تونس OT في عام 2014، بالإضافة إلى مشغلي أوريدو تونس وليكاموبايل (Ghericia, 2018, p. 08).

الجدول رقم (01): تطور عدد المشتركين في الهاتف المحمول لدول المغرب العربي.

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الجزائر										
ATM	12.5	13.0	14.1	17.3	18.4	19.2	18.6	18.9	19.8	21.1
OTA	17.6	18.6	17.0	16.4	14.9	15.8	14.7	14.5	14.6	15.2
WTA	9.5	11.7	12.2	13.3	12.5	12.2	12.1	12.2	12.6	12.7
المجموع	39.6	43.3	43.3	47.0	45.8	47.2	45.4	45.6	47	49
المغرب										
IAM	18.2	18.2	18.3	18.3	18.5	19.0	20.1	19.5	17.5	19.2
MédiTel	12.4	13.6	13.7	13.6	15.3	15.5	15.9	17.1	15.3	17.6
Wana	11.8	12.3	11.1	9.6	10.1	10.2	10.7	12.8	12.4	16.1
المجموع	42.4	44.1	43.1	41.5	43.9	44.7	46.7	49.4	45.2	52.9
تونس										
T.T	4.4	5.1	5.3	4.6	4.4	4.5	4.5	4.8	4.9	5
Ored	6.7	6.5	5.9	5.7	5.7	6.0	6.3	6.3	6.5	6.6
OT	1.6	2.7	3.4	3.7	3.7	3.9	3.7	3.5	3.9	4.1
Lycm	-	-	-	0.3	0.5	0.2	0.3	0.3	0.3	0.2
المجموع	12.7	14.3	14.6	14.3	14.3	14.6	14.8	14.9	15.6	15.9

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مرصد سوق الهاتف المحمول للوكالة الوطنية لتقنين المواصلات (ANRT, 2013/2022) وسلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية (ARPCE, 2013/2022) والهيئة الوطنية للاتصالات (INTT.TN, 2013/2022).

يبين الجدول رقم (01) تطور عدد المشتركين في شبكات الهاتف المحمول في الجزائر والمغرب وتونس، حيث سجلت الجزائر نمو عدد المشتركين في سوق الهاتف المحمول منذ 2013، كما ساهم وصول المشغل الثالث (WTA) إلى السوق في هذا النمو، وخلال الفترة 2020/2019 شهد سوق الهاتف المحمول ركود مؤقت ويرجع ذلك أساسا إلى تشبع سوق الهاتف المحمول واستقراره. وفي نهاية 2022 بلغ عدد مشتركين الهاتف المحمول 49 مليون، مسجلة زيادة سنوية قدرها 4.08% مقارنة بعام 2021. وفي المغرب، ارتفع عدد المشتركين في الهاتف المحمول خلال الفترة 2014/2013 بنسبة نمو 3.8%، كما سجل انخفاضا خلال الفترة (2016-2015) بنسبة 3.7% نتيجة لانخفاض عدد المشتركين للمشغل (WANA)، وبعد تخصيص رخصة الهاتف المحمول للجبل الرابع لكل من المشغلين الثلاثة سجل زيادة قدرها 1.8% خلال الفترة 2018/2017. وواصل سوق الهاتف المحمول توسعه خلال الفترة 2021/2019، بمعدل نمو بلغ 4.3% و 5.5% على التوالي، حيث وصلت قاعدة الهاتف المحمول إلى 52.9 مليون مشترك نهاية 2022، مسجلة بذلك زيادة سنوية قدرها 3.17%.

أما في تونس، ارتفع عدد اشتراكات الهاتف المحمول ليصل إلى 14.3 مليون مشترك نهاية عام 2015، وساهم مشغل أورانج تونس في هذه الزيادة. ورغم دخول الجيل الرابع منذ عام 2016 وقدم مشغل ثالث وهو ليكا موبايل إلى سوق الهاتف المحمول، إلا أنه لم يؤدي إلى تطور عدد المشتركين بسبب انخفاض عدد مشتركي هذا المشغل الذي وصل إلى 0.3 مليون. وفي نهاية 2022، وصلت سوق الهاتف المحمول إلى 16.1 مليون مشترك مسجلا زيادة سنوية قدرها 2.48% مقارنة بعام 2021.

2.3 سوق الهاتف الثابت

منذ صدور القانون رقم 96-24 وبدء تحرير قطاع الاتصالات، تطور تحرير سوق الهاتف الثابت من احتكار الدولة (اتصالات المغرب) إلى سوق تنافسية مع المشغلين (ميدي تيليكوم، ووانا (Hassani, 2018, p. 143). على عكس الجزائر التي ظلت سوق الهاتف الثابت دائما تحت احتكار المشغل التاريخي اتصالات الجزائر. وفي تونس، يتمثل سوق الهاتف الثابت بثلاثة مشغلين موجودين منذ بداية عملية التحرير (المشغل التاريخي اتصالات تونس، أوريدو تونس، وأورانج تونس).

الجدول رقم (02): تطور عدد المشتركين في الهاتف الثابت ومعدل الاختراق (%) في بلدان المغرب العربي.

السنوات	عدد المشتركين	معدل الاختراق %	الجزائر	عدد المشتركين	معدل الاختراق %	المغرب	عدد المشتركين	معدل الاختراق %	تونس
2013	3.13	8.11		2.92	8.90		1.02	9.3	
2014	3.1	7.85		2.49	7.50		0.95	8.7	
2015	3.27	8.09		2.22	6.57		0.94	8.1	
2016	3.4	8.26		2.07	6.12		0.97	8.6	
2017	4.1	9.00		2.05	5.87		1.11	9.4	
2018	4.2	8.44		2.2	5.77		1.3	10.9	
2019	4.64	9.22		2.05	5.77		1.45	12.06	
2020	4.79	9.50		2.36	6.56		1.53	12.6	
2021	5.09	11.57		2.51	6.92		1.66	14	
2022	5.58	12.63		2.65	7.21		1.79	15.1	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مرصد سوق الهاتف الثابت للوكالة الوطنية لتقنين المواصلات (ANRT)،

(2022/2013) وسلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية (ARPC، 2022/2013) والهيئة الوطنية

لاتصالات (INTT.TN، 2013/2022).

يبين الجدول رقم (02) تطور عدد المشتركين في سوق الهاتف الثابت بالإضافة إلى معدل الاختراق، حيث يظهر سوق الهاتف الثابت في الجزائر تطور تدريجي في عدد المشتركين خلال فترة الدراسة أين بلغ عدد اشتراكات الهاتف الثابت 5.58 مليون نهاية 2022، بنسبة انتشار تبلغ حوالي 12.63%.

أما سوق الهاتف الثابت في المغرب فقد عرف انخفاض تدريجي لعدد مشتركي الهاتف الثابت منذ 2013 إلى غاية 2019 أين سجل ارتفاع طفيف وبلغ عدد اشتراكاته 2.65 مليون مع نهاية 2022، بنسبة انتشار تبلغ حوالي 7.21%. وفي تونس، عرف سوق الهاتف الثابت زيادة طفيفة على طول فترة الدراسة حيث بلغ عدد المشتركين في الشبكات الثابتة 1.79 مليون مشترك نهاية 2022، بنسبة انتشار 15.01%.

على الرغم من أن الجزائر لديها أكبر عدد من المشتركين في الخطوط الأرضية، إلا أن تونس تتصدر القائمة من حيث معدل تغطية سوق الخطوط الأرضية (العدد المقدر للهواتف الأرضية لكل 100 شخص) لكن لا يزال سوق الهاتف الثابت ضعيف في جميع البلدان.

3.3 سوق الإنترنت

لا يزال المشغل التاريخي اتصالات الجزائر (Mobilis) يهيمن على سوق الإنترنت بحصة سوقية تبلغ 43%، يليه المشغل أوركسيوم تيليكوم الجزائر (Djezzy) والوطنية تيليكوم الجزائر (Ooredoo). وفي المغرب، يعد المشغل الحالي اتصالات المغرب أقدم وأكبر مزود لخدمات الإنترنت في البلاد، بحصة سوقية تزيد عن 50%، تليها، أورانج، وإنوي. وفي تونس، لا تزال (Topent) التابعة لتيليكوم تونس الشركة الرائدة في السوق بلا منازع حيث تسيطر على 59.4% من الشبكة، بالإضافة إلى وجود 9 شركات أخرى من بينها أورانج وأوريدو، و (Global net) و (Hexa byte).

الجدول رقم (03): تطور العدد الإجمالي للمشاركين في الإنترنت.

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الجزائر	-	10.1	18.6	28.6	34.6	39.6	40.5	42.6	45.9	49.5
المغرب	5.8	9.9	14.5	17.1	22.2	22.8	25.4	29.8	32.8	35.6
تونس	3.9	5.8	7.5	7.8	8.3	9.8	10.3	10.4	11.3	12.3

المصدر: مرصد سوق الأنترنت للوكالة الوطنية لتقنين المواصلات (ANRT، 2022/2013) وسلطة ضبط البريد

والاتصالات الالكترونية (ARPCE، 2022/2013) والهيئة الوطنية للاتصالات (INTT.TN،

2013/2022).

يبين الجدول رقم (03) تطور العدد الإجمالي للمشاركين في الانترنت، حيث شهد سوق الإنترنت الجزائري تطور ملحوظ وارتفع العدد الإجمالي لاشتراكات الإنترنت من 10.1 مليون مشترك سنة 2014 إلى 49.5 مليون نهاية 2022، ويعود هذا الارتفاع بالأساس إلى إطلاق خدمات الجيل الثالث والرابع من الإنترنت للهواتف النقالة في الجزائر. مع انتهاء احتكار اتصالات الجزائر لسوق الانترنت في 2018 والانفتاح

على المنافسة. وفي المغرب، تطور العدد الإجمالي لاشتراكات الإنترنت، بداية ب 5.8 مليون مشترك سنة 2013 إلى 35.6 مليون بنهاية عام 2022، ويعود ذلك إلى انخفاض الأسعار وتنوع خدمات الإنترنت المقدمة، بالإضافة إلى حصول المشغلين المغاربة الثلاثة على الحق في تشغيل تقنية الجيل الرابع للهاتف المحمول منذ عام 2015.

أما تونس فرغم تطور عدد المشتركين في سوق الأنترنت على مر السنوات ومع وجود 9 شركات رائدة في تقديم خدمات الأنترنت سواء الثابت أو المحمول، إلى أنها مقارنة بالمغرب والجزائر لم يكن لديها في عام 2022 سوى 12.3 مليون مشترك، ويرجع ذلك أساسا إلى تأخر إدماج الجيل الرابع في عام 2016.

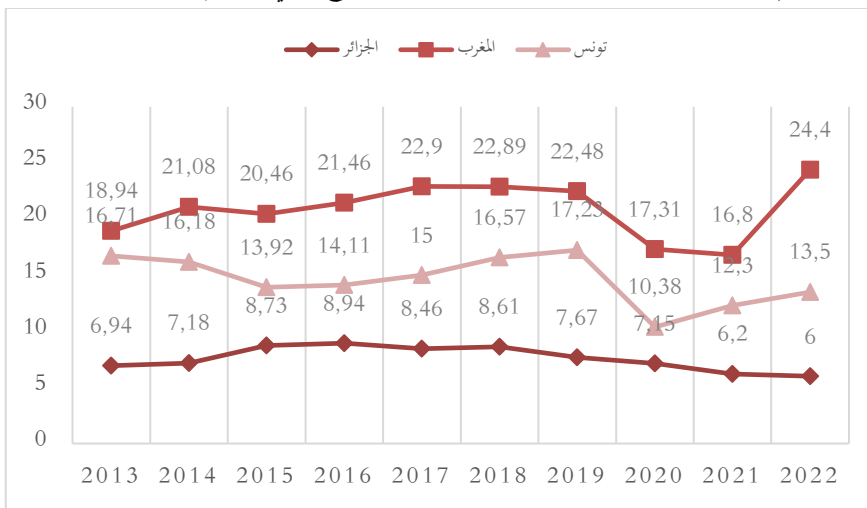
4. تطور التبادلات التجارية في خدمات الاتصالات:

أدت الثورة التكنولوجية في مجالات الحوسبة والاتصالات في العقود الأخيرة، إلى جانب تطور الإنترنت والتجارة الإلكترونية مدعومة بسياسات تحرير التجارة الدولية في مجال الاتصالات إلى العولمة، والتي من المرجح أن تعزز نمو التجارة الدولية في قطاع الاتصالات.

1.4 تطور التجارة في الخدمات:

تنمو التجارة الدولية في الخدمات بشكل أسرع من التجارة في السلع وتحتل مكانة بارزة في الاقتصاد العالمي وتمثل وفقا لبيانات البنك الدولي، ما يقرب من 75٪ من الناتج المحلي الإجمالي والوظائف في معظم البلدان المتقدمة وما يقرب 50٪ في العديد من البلدان النامية. والشكل رقم (01) يبين مساهمة تجارة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2005-2022) لكل من الجزائر، المغرب، وتونس.

الشكل رقم (01): التجارة الدولية في الخدمات (% من الناتج المحلي الإجمالي) لدول المغرب العربي.



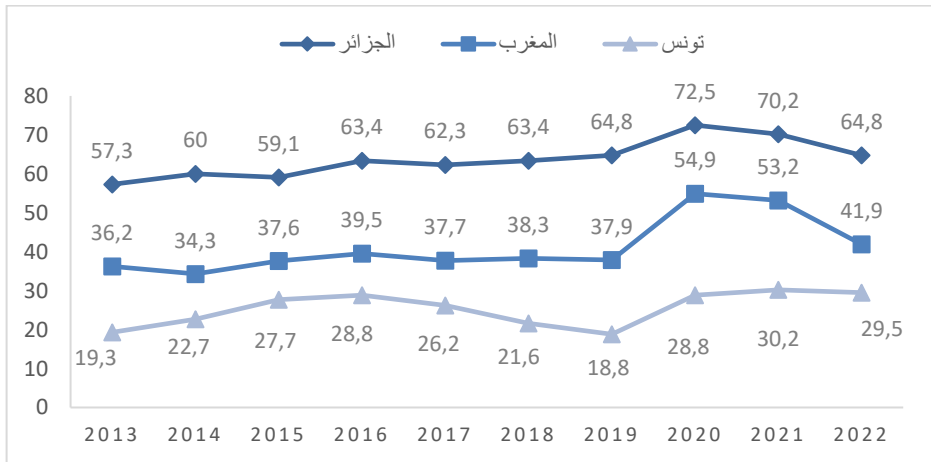
المصدر: من إعداد المؤلفين اعتمادا على بيانات البنك الدولي (بيانات البنك الدولي، 2022/2013).

تعتبر دول المغرب العربي بشكل عام أقل اعتمادا على الخدمات مقارنة بدول أخرى في العالم، وحسب الشكل رقم (01) فإن نسبة مساهمة تجارة الخدمات لدول المغرب العربي في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة، حيث حلت المغرب في المرتبة الأولى بمتوسط 21%. تليها تونس بمتوسط 14.5%، ثم تأتي الجزائر في المرتبة الثالثة بنسبة 7.9%.

2.4 تطور صادرات خدمات الاتصالات:

إن الانخفاض السريع في تكلفة الاتصالات السلكية واللاسلكية وتوسيع شبكة الإنترنت وانتشار خدمات الإنترنت عالية السرعة يجعل من الممكن لمقدمي الخدمات تقديم خدمات عن بعد. حيث شهدت صادرات خدمات الاتصالات في بلدان المغرب العربي تطور ملحوظ منذ تحرير القطاع، والشكل رقم (02) يوضح تطور صادرات خدمات الاتصالات كنسبة من إجمالي صادرات الخدمات خلال الفترة (2013-2022).

الشكل رقم (02): صادرات خدمات الاتصالات (% من صادرات الخدمات) لدول المغرب العربي



المصدر: من إعداد المؤلفين اعتمادا على بيانات البنك الدولي (بيانات البنك الدولي، 2022/2013).

حسب الشكل أعلاه، تمثل الاتصالات في الجزائر أكبر قطاع خدماتي تقوم بتصدير خدماته، حيث سجلت أعلى نسبة من صادرات خدمات الاتصالات منذ التحرير سنة 2020 بنسبة 72.5% من إجمالي صادرات الخدمات، يليه المغرب الذي حقق أعلى نسبة له سنة 2020 بنسبة 54.9%، ثم تأتي تونس في المركز الأخير بنسبة منخفضة بلغت 30.2% سنة 2020 والتي تمثل أعلى نسبة صادرات لها في قطاع الاتصالات منذ التحرير.

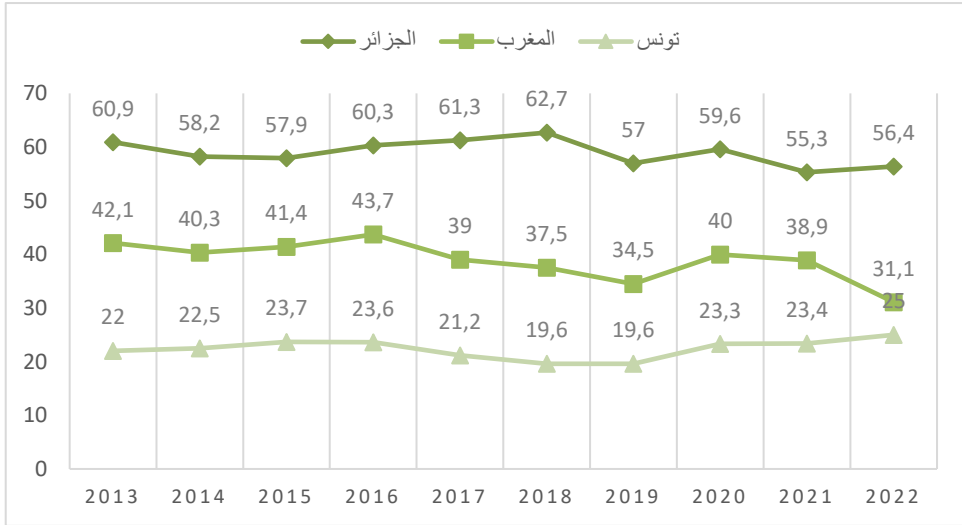
سجلت الفترة (2021/2020) أعلى نسبة لصادرات خدمات الاتصالات في البلدان الثلاثة منذ التحرير، وهذا راجع إلى جائحة الكوفيد 19 أين دعمت خدمات الاتصالات العديد من الخدمات الأخرى

بشكل جيد استجابة للطلب المتزايد على الأنشطة عبر الإنترنت.

3.4 تطور واردات خدمات الاتصالات:

أدى التقدم التكنولوجي في البلدان المتقدمة إلى خفض تكاليف خدمات الاتصالات، مما مكن بلدان المغرب العربي من الحصول على فرص استيراد جديدة. والشكل رقم (03) يوضح نسبة واردات خدمات الاتصالات من إجمالي واردات الخدمات خلال الفترة (2013-2022).

الشكل رقم (03): واردات خدمات الاتصالات (% من واردات الخدمات) من دول المغرب العربي



المصدر: من إعداد المؤلفين اعتمادا على بيانات البنك الدولي (بيانات البنك الدولي، 2022/2013).

حسب الشكل أعلاه، تحتل الجزائر المركز الأول في ترتيب مستوردي خدمات الاتصالات في دول المغرب العربي بمتوسط 59%، يليها المغرب بمتوسط 39% وتونس بمتوسط 22%. حيث حققت الجزائر أعلى نسبة واردات في خدمات الاتصالات سنة 2018 بلغت 62.7%، يليها المغرب الذي وصل إلى أعلى نسبة له عام 2016 بنسبة 43.7%، وفي المركز الأخير تونس التي حققت أعلى نسبة لها من واردات الخدمات الاتصالات في عام 2015 بنسبة 23.7%.

5. الدراسة القياسية:

تم استخدام في هذه الدراسة بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (نماذج البانل) لأنها تأخذ بعين الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر الاختلاف بين المفردات (ذات بعد زمني وفردية)، كما شملت عينة الدراسة ثلاثة دول (الجزائر، المغرب، تونس) أي أن (N=3)، وقد تم اختيار هذه الدول لأنها التزمت بتحرير قطاع خدمات الاتصالات في نفس الفترة الزمنية، أما فترة الدراسة فقد امتدت من 2005 إلى 2022 أي أن (T=18) وعليه يكون الحجم الكلي لعينة الدراسة 54 مشاهدة (N*T=54) علما بأن بيانات البانل متوازنة

(balanced panel data)، أما مصدر البيانات تم الاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي، حيث تم استخدام برنامج (Eviews12) للتحليل الاحصائي والقياسي لمتغيرات الدراسة، والمتمثلة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كمقياس للنمو الاقتصادي وهو متغير تابع، أما المتغيرات المفسرة فقد اعتمدنا على صادرات خدمات الاتصالات (Ext) كمتغير خارجي لمعرفة أهمية التجارة الخارجية لخدمات قطاع الاتصالات في دعم النمو بالإضافة إلى اشتراكات الهاتف المحمول (Mcs) كمتغير داخلي الذي يعبر عن البنية التحتية في الاقتصاد، ومن خلال هذه المتغيرات وبعد إدخال اللوغاريتم النسيبي، يمكن وضع النموذج العام للدراسة كما يلي:

$$LGDP_{it} = \beta_{0i} + \beta_1 LExt_{it} + \beta_2 LMCS_{it} + \varepsilon_{it} \quad t = 2005 \dots 2022 / i = 1.2.3$$

LGDP: الناتج المحلي الإجمالي.

LExt: صادرات خدمات الاتصالات.

LMcs: اشتراكات الهاتف المحمول (لكل 100 نسمة) تمثل البنية التحتية.

β_{0i} : معلمة الحد الثابت، β_1, β_2 : معاملات المتغيرات المستقلة.

ε_{it} : الحد العشوائي.

حيث: i تمثل عدد دول في الدراسة و t تمثل فترة الدراسة.

1.5 الإحصائيات الوصفية للمتغيرات:

قبل البدء في تقدير النماذج، من الضروري في هذا الجزء عرض الإحصائيات الوصفية للمتغيرات المستخدمة في الدراسة.

الجدول رقم (04): الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة.

المتغيرات	GDP	EXT	MCS
عدد المشاهدات	54	54	54
المتوسط	1.07 ^e +11	5.55e+08	2902044.2
القيمة الكبرى	2.14 ^e +11	2.10e+09	52958744
القيمة الصغرى	3.23 ^e +10	64434910	5680726
الانحراف المعياري	5.49 ^e +10	5.81e+08	15128969

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

يوضح التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة في الجدول أعلاه أن الناتج المحلي الإجمالي في الدول محل الدراسة حقق أعلى قيمة له في الجزائر سنة 2014 بقيمة 214 مليار دولار، كما سجل أدنى قيمة له في

تونس سنة 2005 بقيمة 32.3 مليار دولار، أما فيما يخص صادرات خدمات الاتصالات فقد عرفت أعلى قيمة لها في المغرب سنة 2022 بقيمة 2.10 مليار دولار أدنى قيمة لها في تونس سنة 2005 بقيمة 0.64 مليار دولار، أما اشتراكات الهاتف المحمول فقد سجل أعلى مستوياته في المغرب بقيمة 52.95 مليون مشترك في نهاية سنة 2022 أما أقل قيمة له فسجلت في تونس سنة 2005 بقيمة 5.68 مليون مشترك كما سجلت هذه المتغيرة أقل قيمة للانحراف المعياري مقارنة مع باقي المتغيرات مما يدل على أنها المتغيرة الأكثر تجانساً.

2.5 مصفوفة الارتباطات بين متغيرات الدراسة:

للكشف عن درجة الارتباط بين المتغيرات، نقدم مصفوفة الارتباط التالية، حيث أن:

- معامل الارتباط القريب من 1 (بالقيمة المطلقة) يشير إلى وجود علاقة قوية بين المتغيرات.
 - معامل الارتباط القريب من 0 يدل على ضعف العلاقة بين المتغيرات.
- الجدول رقم (05): مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

MCS	EXT	GDP	
		1	GDP
	1	0.055274	EXT
1	0.489029	0.822424	MCS

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

من الجدول أعلاه يمكن ملاحظة النتائج التالية:

- وجود ارتباط قوي بين الناتج المحلي الإجمالي واشتراكات الهاتف المحمول (البنية التحتية) بمعامل ارتباط يقدر ب: 82.24%.
- وجود ارتباط ضعيف جدا بين الناتج المحلي الإجمالي وصادرات خدمات الاتصالات بمعامل ارتباط يقدر ب: 5.52%.
- وجود ارتباط متوسط بين اشتراكات الهاتف المحمول وصادرات خدمات الاتصالات بمعامل ارتباط يقدر ب: 48.90%.

3.5 تقدير نماذج البائل:

لقياس أثر تحرير خدمات الاتصالات على النمو الاقتصادي تم تقدير نماذج البائل الثلاثة وهي نموذج الانحدار التجميعي ويرمز له ب (PRM) بالإضافة إلى نموذج الأثر الثابت (FEM) ونموذج الأثر العشوائي

(REM) وحسب نتائج اختبار Ficher واختبار Hausman يمكن المفاضلة بين النماذج واختيار النموذج الملائم. والجدول الموالي يعرض نتائج التقديرات:

الجدول رقم (06): نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة

المتغير التابع LGDP						
REM		FEM		PRM		المتغيرات المستقلة
احتمالية t	المعاملات	احتمالية t	المعاملات	احتمالية t	المعاملات	
0.0000	12.85963	0.0000	18.19417	0.0000	12.85963	C
0.0000	-0.166441	0.0002	0.150820	0.0000	-0.166441	LEXT
0.0000	0.919803	0.0000	0.240250	0.0000	0.919803	LMCS
0.876264		0.977878		0.876264		R ²
180.5841		553.5390		180.5841		F-statistic
0.0000		0.0000		0.0000		Prob(F-statistic)
0.378303		1.061236		0.378303		D.W

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

أ. اختبار (Likelihood Ratio):

يتم استخدام هذا الاختبار للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي وبين نموذج التأثيرات الثابتة، وهذا بالاعتماد على نتائج الاختبارين فيشر المقيّد و (Chi-square)، ويتم اختيار النموذج الملائم حسب الفرضيات التالية:

H_0 : نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم H_1 : نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم

الجدول رقم (07): نتائج اختبار (Likelihood Ratio)

الاختبارات	القيمة الاحصائية	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية
F	119.288	(2,49)	0.0000
Chi-sq	95.562	2	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

نلاحظ من نتائج الجدول أعلاه أن قيمة كل من F و (Chi-Sq) أكبر من القيم الجدولية وأن القيمة الاحتمالية أقل من مستوى المعنوية 5%، لذلك نرفض الفرضية الصفرية وبالتالي النموذج الأفضل هو نموذج التأثيرات الثابتة.

ب. اختبار هوسمان (Hausman test):

يستخدم هذا الاختبار للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية وتحديد إذا كان النموذج الأفضل يحتوي على تأثيرات ثابتة أو عشوائية، بالاعتماد على الفرضيات التالية:

H_0 : النموذج ذو تأثيرات عشوائية H_1 : النموذج ذو تأثيرات ثابتة

الجدول رقم (08): نتائج اختبار Hausman

الاختبار	القيمة الاحصائية	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية
Chi-Sq.	232.5258	2	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

نلاحظ من نتائج الجدول أعلاه أن احتمالية الإحصائية (Chi-Sq) أقل من مستوى المعنوية 5%، لذلك نرفض الفرضية الصفريّة وبالتالي النموذج الأفضل هو نموذج التأثيرات الثابتة. وبناء على ذلك، فقد تمت صياغة نموذج التأثيرات الثابتة على النحو التالي:

$$IGDP = 18.19417 + 0.150820 IEXT + 0.240250 Lmcs$$

4.5 التفسير الإحصائي والاقتصادي للنتائج:

تشير نتائج التقدير إلى أن صادرات خدمات الاتصالات (EXT) واشتراكات الهاتف المحمول (MCS) تلعب دوراً مهماً في النمو الاقتصادي وحسب نتائج التقدير فإن:

- صادرات خدمات الاتصالات (EXT): هناك تأثير إيجابي ومعنوي عند مستوى 5% بين صادرات خدمات الاتصالات والنمو الاقتصادي، فإذا زادت الصادرات بنسبة 1% يزداد النمو الاقتصادي بنسبة 15.08%.
- اشتراكات الهاتف المحمول (MCS): هناك تأثير إيجابي ومعنوي عند مستوى 5% بين اشتراكات الهاتف المحمول والتي تمثل البنية التحتية والنمو الاقتصادي، فإذا زادت اشتراكات الهاتف المحمول بنسبة 1% يزداد النمو الاقتصادي بنسبة 24.02%.

6. الخاتمة

كان الاهتمام الرئيسي في هذه الدراسة هو قياس أثر تحرير خدمات الاتصالات على النمو الاقتصادي في بلدان المغرب العربي، وهي الجزائر وتونس والمغرب خلال الفترة (2002-2022). ووفقاً لنتائج الدراسة القياسية فإن أفضل نموذج لتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة والنمو الاقتصادي هو نموذج التأثيرات الثابتة، حيث توصلت نتائج التقدير حسب نموذج التأثيرات الثابتة إلى وجود علاقة إيجابية فيما يخص كل من صادرات خدمات الاتصالات واشتراكات الهاتف المحمول والنتائج المحلي الإجمالي، مما يفسر وجود علاقة إيجابية بين تحرير خدمات الاتصالات والنمو الاقتصادي.

كما ترجم تحرير خدمات الاتصالات في السوق بدخول مشغلين جدد إلى سوق الهاتف المحمول والانترنت مما أدى إلى تطوير قاعدة المشتركين ويرجع ذلك إلى المنافسة بين المشغلين لتقديم خدمات أكثر

تنافسية، أما سوق الهاتف الثابت فقد شهد تراجع في السنوات الأخيرة رغم دخوله للمنافسة وخصخصة المشغل التاريخي في المغرب وتونس، أما الجزائر فقد ظل سوق الهاتف الثابت تحت احتكار المشغل التاريخي. ورغم أن بلدان المغرب العربي أدخلت العديد من الإصلاحات لتحرير خدمات الاتصالات، فمن غير المرجح أن تتمكن من تقديم خدمات تتسم بالكفاءة (الخدمات التي يمكن الوصول إليها لجمهور واسع ذات جودة وبتكلفة معقولة). ولذلك يجب أن يركز الهدف على ضرورة جعل قطاع الاتصالات أكثر قدرة على المنافسة نظرا للتقدم التكنولوجي الذي يشهده، وبالتالي تطوير البنية التحتية، ومواصلة دعم تحرير الخدمات وعلى الرغم من المزايا التي توفرها التجارة الحرة في خدمات الاتصالات إلا أن مساهمة صادرات خدمات الاتصالات لبلدان المغرب العربي في الناتج المحلي الإجمالي لا تزال منخفضة للغاية، وهو ما يعكس ضعف القدرات التكنولوجية والمالية لهذه البلدان. ولذلك، لا ينبغي لبلدان المغرب العربي أن تبطئ التطور التكنولوجي لعرقلة الابتكار والمنافسة.

7. قائمة المراجع:

- ANRT. (2013/2022). Tableau de bord de (marché de la téléphonie mobile, la téléphonie fixe, l'Internet). Maroc. Consulté le 11 10, 2023, sur <https://www.anrt.ma/indicateurs/observatoires?csrt=4655388012761493079>
- ARPCE. (2013/2022). Tableau de bord du marché de la téléphonie mobile. Algérie. Consulté le 11 12, 2023, sur <https://www.arpce.dz/ar/indic/mobile>
- Echmrah, Y. (2022). La libéralisation des télécommunications au Maroc est-elle une réussite. *Journal of Human Resources Development for Studies and Research*(06), p. 11.
- Ghericia, H. A. (2018). La Libéralisation Des Télécommunications Et Marche Des Technologies De L'information Et De La Communication. *Revue de développement et de prospective pour la recherche et les études*, 03(04), p. 08.
- Hassani Allaf, H. A. (2018). Libéralisation du marché de la téléphonie mobile au Maroc. *Revue des études multidisciplinaires en sciences économiques et sociales*(08), p. 143.
- INTT.TN. (2013/2022). Tableau de Bord Mobile. Tunisie. Consulté le 11 20, 2023, sur <https://www.intt.tn/ar/index-rapports-mensuels-de-la-telephonie-mobile-266-342.html>
- Leroux, É. H. (2002). L'Accord général sur le commerce des services (AGCS) : règles. *Les Cahiers de droit*, 43(03), p. 407/408.
- Mezouaghi, M. (2005). *Libéralisation des services de télécommunication au Maghreb : transition institutionnelle et performances*. France: Création Agence Française de Développement.
- Naitdaoud, R. (2008). La libéralisation du secteur de télécommunications au Maroc dans le cadre de l'OMC. *apport pour l'obtention de Diplôme du Master, Faculté des sciences Juridiques Économiques et Sociales, Rabat*, 05.

- Noui Rabah, A. A. (2006). La Téléphonie Mobile En Algérie : Facteurs Non-économiques Et Encastrement Social Du Choix De L'opérateur. *Annales des Sciences Sociales et Humaines*, 10(03), p. 05.
- OECD. (2003). *Le régionalisme et le système commercial multilatéral*. (OECD, Éd.) Récupéré sur OECD ilibrary.
- OMC. (2013). *L'ACCORD GÉNÉRAL SUR LE COMMERCE DES SERVICES*. Récupéré sur World Trade Organization: https://www.wto.org/french/tratop_f/serv_f/gsintr_f.pdf
- Salima, R. (2022). L'AGCS et le commerce des services the GATS and trade in services. *Journal of Economic and Finance (JEF)*, 08(01), p. 347.
- Sauvé, P. (2002). Commerce, éducation et AGCS : les tenants et les aboutissants. *Politiques et gestion de l'enseignement supérieur*, 14(03), p. 58.
- South Center. (2005). Conférence ministérielle de Hong Kong, Agenda lié au commerce pour le développement et l'équité (T.R.A.D.E.), (p. 04/05).
- WTO. (1997). *World Trade Organisation*. Récupéré sur les négociations sur les télécommunications aboutissent à un accord historique.
- بوزيان طاموس وبوكاري ليليا. (2018). الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS). مذكّرة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 29.
- حسني محمد نصر. (2022). تحرير قطاع الاتصالات ودعم الاعلام الجديد. جريدة عمان. تم الاسترداد من omandaily.com
- زهير عبد الكريم جعفر قبس، و كاظم تركي عي سنية. (2016). تأثير تقانة المعلومات. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة (49)، 393.
- وصاف عتيقة. (2014). أثار تحرير تجارة الخدمات على التجارة الخارجية في الدول العربية. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 71.